الأمم المتحدة

E/2013/NGO/90

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 April 2013
Arabic
Original: English

**الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣**

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

**الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي**

## بيان مقدم من الاتحاد العالمي للمكفوفين، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يعمم وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

290513 290513 13-31245 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

## بيان

## دلالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والثقافة بالنسبة للمكفوفين وضعاف البصر

الاتحاد العالمي للمكفوفين منظمة عالمية تمثل مجتمعاً يضم ٢٨٥ مليوناً من المكفوفين وضعاف البصر على نطاق العالم. ونحن نتصور مجتمعاً يتم فيه تمكين الأشخاص المكفوفين أو ضعاف البصر من المشاركة على قدم المساواة في أي جانب من جوانب الحياة التي يختارونها. وقد كنا نعمل لأكثر من ثلاثة عقود من أجل إحداث اختلاف جوهري في حياة ملايين المكفوفين أو ضعاف البصر من خلال عملنا في مجالات التمثيل، وبناء القدرات، واقتسام الموارد والحصول عليها، والتي تشمل جهودنا للتأثير على سياسات ولوائح الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى لكي تعبر عن احتياجات وآراء المكفوفين وضعاف البصر. وتعمل المنظمة من خلال ستة اتحادات إقليمية تتألف من منظمات للمكفوفين أو عن المكفوفين في نحو ١٩٠ بلداً.

وتعد هذه المنظمة واحدة من الأعضاء الرئيسيين النشطين والمؤسسين للتحالف الدولي للمعوقين، وهي أيضاً ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الصحة العالمية، وعدد من وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية ذات الصلة.

ويرحب الاتحاد العالمي للمكفوفين بالمبادرة التي اتخذها المجلس بقبول أطروحات شفوية وكتابية من وكالات المجتمع المدني، وخاصة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام والأشخاص ذوي الإعاقة البصرية بشكل خاص، كما يقدر هذه المبادرة بكل أمانة. ونحن في هذه المنظمة التي تمثل ٢٨٥ مليونا من المكفوفين أو ضعاف البصر في العالم نشعر بقوة بأن القضية المطروحة للمناقشة تتسم بأهمية استراتيجية كما أنها وثيقة الصلة. ويود أن نسترعي الاهتمام إلى المسائل التالية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لمجتمع المكفوفين وضعاف البصر في العالم.

وتقوم العلوم والتكنولوجيا بدور حيوي في تغيير أحوال معيشة الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية. فمظاهر التقدم في العلوم والتكنولوجيا بوسعها أن تساهم بدرجة كبيرة في عملية التمكين والإدماج الفعال والمجدي، والتنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في كافة جوانب المجتمع وعلى كافة المستويات. وقد أدى تقدم العلوم والتكنولوجيا إلى تحسين فرص العمل وفرص كسب الرزق للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في جميع القطاعات. كما زاد من معدل العمالة وخفَّض كثيراً من مظاهر التفاوت الاقتصادي.

ويعد الابتكار في الأجهزة والتكنولوجيا المعينة، والوسائل المساعدة على التنقل والمنخفضة التكلفة، والطباعة الإلكترونية بطريقة برايل، وحروف الطباعة الكبيرة، وقراءة الشاشات، واستخدمات لغة الإشارة، ونظام المعلومات الرقمية، والهواتف النقالة، ووسائل الإعلام من بين المساهمات الهامة والجوهرية لمظاهر التقدم التكنولوجي التي غيرت أنماط معيشة مجتمع المكفوفين أو ضعاف البصر.

ففي كل يوم، تظهر في الأسواق أعداد كبيرة من الأجهزة نتيجة لتقدم العلوم والتكنولوجيا. ومما يدعو للأسف أن معظم هذه الأجهزة ليست ميسرة ولا تمتثل لمواصفات التصميم العام. وغالباً ما يتعين على الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية تحمُّل نفقات إضافية لا تتناسب مع التكلفة الأصلية لهذه الأجهزة، وغالباً ما يتعذر توفير هذه الأجهزة بعد إدخال التعديلات المتاحة لنا. وقد ساهم تقدم العلوم والتكنولوجيا كثيراً وعلى نحو ما في تغيير أنماط معيشة الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية، ولكن مظاهر التقدم كانت تنطوي أيضاً على تحديات جديدة تتعلق بالتصميم الميسر والعام لإتاحة استخدام هذه الأجهزة دون تحمُّل تكاليف إضافية.

ويتضح من دراسة أجرتها مجموعة شركات نظم المعلومات الرقمية بمختلف البلدان النامية أن أقل من ٥ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية يمكنهم الحصول على الأجهزة والتكنولوجيا المعينة والمطورة تكنولوجياً بسبب عوامل تتعلق بإمكانية الحصول عليها بأقل التكلفة. وحقيقة الأمر أن التقدم في العلوم والتكنولوجيا لم يصل بعد إلى ٩٥ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية، و لم يُحدث تغييرات جوهرية في حياتهم. وقد أدى عدم وصول ٩٥ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية إلى الأجهزة والتكنولوجيا المعينة إلى حرمان هؤلاء من الحصول على التعليم الجيد، والمعلومات الحديثة، وسبل كسب الرزق، والمشاركة والتمثيل في عمليات صنع القرار. وكما أوضح التقرير العالمي عن الإعاقة، فإن الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية تتوفر لهم مستويات منخفضة من التعليم، والرعاية الصحية، والنتائج الاقتصادية مقارنة بفئات المجتمع الأخرى المستبعدة والمهمشة. ويستطيع التقدم في العلوم والتكنولوجيا أن يساهم كثيراً في تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، والنتائج الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية إذا أصبحت التكنولوجيا متاحة، وميسرة، وتمتثل لمواصفات التصميم العام. وتساعد التكنولوجيا الآن على إدخال سمات خاصة بإمكانية الوصول في مرحلة التصميم، وبذلك لا يحتاج الأمر إلى عمليات التعديل المرهقة والمكلفة. وينبغي أن يكون هذا هو الهدف في جميع الأوقات.

وبناءً على الحقائق المذكورة أعلاه، والواقع الكئيب للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية فيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا المتقدمة، وأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإننا نقدم المقترحات التالية:

- ينبغي امتثال جميع المواقع الشبكية للدول الأطراف، والكيانات الخاصة، ووكالات المجتمع المدني للبند ٢ من المبادئ التوجيهية الخاصة بإمكانية الوصول، وأن تكون ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية طبقاً للمادة ٩-١ (أ)، و ٩-٢ (و)، و ٩-٢ (ز)، والمادة ٢١ (ج) و (د) من الاتفاقية.
- ينبغي لمظاهر التقدم العلمي والتكنولوجي في ميدان النقل أن تضع في اعتبارها احتياجات وقضايا الوصول بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية، مثل لوحات الأرقام بطريقة برايل، واللوحات بحروف الطباعة الكبيرة، واستخدام الألوان المتباينة، ولغة الإشارة، طبقاً للمادة ٩-١ (أ) من الاتفاقية.
- ينبغي أن تكون جميع المنتجات والسلع القائمة على التكنولوجيا المتقدمة متاحة للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية، وينبغي أن تمتثل للتصميم العام، بصرف النظر عن طبيعة ووضع المنظمة التي تنتجها، طبقاً للمادة ٩-٢ (ب) من الاتفاقية.
- ينبغي لجميع أصحاب المصلحة تشجيع تصميم، وتطوير، وإنتاج، وتوزيع التكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصالات التي يسهل الوصول إليها في مرحلة مبكرة، حتى يتسنى للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية الحصول على هذه التكنولوجيات والنظم بأقل تكلفة، طبقاً للمادة ٩-٢ (ح) من الاتفاقية.
- ينبغي تشجيع تبادل التقدم التكنولوجي وتقاسمه بشكل سهل فيما بين البلدان النامية عن طريق التعاون الدولي، طبقاً للمادة ٣٢ من الاتفاقية، لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية على التكنولوجيا المتقدمة بتكلفة ميسرة.
- ينبغي للدول الأطراف إلغاء جميع رسوم الاستيراد والتصدير على الأجهزة والتكنولوجيا المعينة والمستوردة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية ولغرض تنميته.
- ينبغي لجميع أصحاب المصلحة الاستراتيجيين ذوي الصلة، بما في ذلك الكيانات الخاصة التي تنتج وتوزع المنتجات التكنولوجية بهدف تشجيع إمكانية الوصول والتصميم العام لصالح الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية، بذل محاولات منهجية

وواعية لخفض تكلفة المنتجات بغية ضمان توافرها للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية في البلدان النامية بتكلفة ميسرة.

- ينبغي لكافة الجهات الفاعلة، بما في ذلك الوكالات الخاصة ووكالات المجتمع المدني، تشجيع حصول الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية بالتساوي على وسائل الترفيه، وتمضية أوقات الفراغ، والخدمات الفنية والثقافية عن طريق استخدام التكنولوجيا المتقدمة في التلفزيون، والأفلام، والمسارح، وأجهزة التلفزيون الرقمية لغرض الاستخدام الترفيهي والإعلامي. وينبغي إدراج الأوصاف السمعية، والطباعة بحروف كبيرة، وطريقة برايل الرقمية بالنسبة لإنتاج وتوزيع البرامج الخاصة بالتلفزيون والأفلام.

- ينبغي لجميع المتاحف والمرافق الثقافية والسياحية استخدام التكنولوجيا لجعل برامجها وأنشطتها الثقافية متاحة للمكفوفين وضعاف البصر عن طريق الأوصاف السمعية، واستخدام طريقة برايل الرقمية، وحروف الطباعة الكبيرة.

- ينبغي للجامعات، والمؤسسات التعليمية والأكاديمية تشجيع البحوث في مجال الأجهزة والتكنولوجيا المعينة والميسرة لإتاحة الحصول على هذه التكنولوجيا بتكلفة ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية.